مطلق بل هو دليل على الاباحة وايضا لا بد للاحتجاج بالحديث من اثبات عدالة
الرواة وضبطهم كما في اصول الحديث والفقه والذا من الانتفاع بثياب الكفار بل كل شئ
وقت فقدان سائر ادلة المطلوب وعدم تحقق احد طرفي جانبي الريب كما هو شان
التحري ومن ههنا جوز واشرب مياه سقيانا سئل بلادنا والصلوة بالثياب الجديدة المنسوجة
بايدي الكفار بلا غسلها كما صرحوا بها وبيان ذلك في كتاب التحري لكن ما نحن فيه ليس كذلك
لاشتهار عجن الخبز المذكور بالسيدي وتخمير يد اتباع الامام النووي رحمه الله
بالحكم بطهارة الاشياء بالحكم بطريق التحري حيث لا يوجد ادلة مطلوب وانطباق كلامه
على هذا ظاهر كما يدل عليه كلام ابن عماد وبقي انه لو تحقق وقوع السيدي في الخبز المذكور
فما جوابه على مذهب الامام الشافعي رح والله اعلم بالصواب واما على مذهب الامام الهمام الراجح
الامام ابي حنيفة رح فقد ذهب العلماء السابقون الى حرمة بقاء اجزاء الخمر فيه بخلاف
الدهن النجس حيث يطهر بحمله صابونا للانقلاب وثانيا بتخاسة الخمر في امر الدقيق وعدم
فلا يظهر الخبز المعجون منها ورد عليهم هذا التحرير بوجوه الاول ان الاجزاء الخمرية كما هي باقية في

الخبز بعد الخبز كذلك الاجزاء الدهنية باقية في الصابون فان قلتم بطهارة
الصابون قولوا بطهارة الخبز المذكور وان قلتم بنجاسة الخبز قولوا بنجاسة الصابون
فما هو جوابكم فهو جوابنا والثاني ان الخمر اذا خللت بطرح شئ نظهر عندكم والخمر شريك
حتى يصير حلالا مضافا فيصير الخمر خلا فيطهر الخبز المذكور فلا حرمة فيه وفيه ايضا نظر بوجوه اما الاول
فلان هذا معارضة على الشرع وابطال التبعات كما يوجب شيئا كما ذكر ذلك في المناظرة واما الثاني
ان الصابون ايضا يجس عندنا حقيقة وطهارته لعموم البلوى ودفع الحرج اذ لا معنى لعموم
البلوى الا كون الشئ محرما في الاصل الا انه حكم بجله لقيام الضرورة في حق عامة
الخلائق لجواز الصلاة مع النجاسة الحقيقة اذا كانت دون ربع الثوب والغليظة اذا كانت
دون قدر درهم لعدم امكان التحرز كما في الاشباه في قاعدة المشقة تجلب التيسير و
الضرورات تبيح المحذورات والثالث ان جعل حكم الخبز المذكور والصابون واحدا غير مستقيم
لان المعتبر في العلة عندنا معاشر الحنفية الثانية فقط لا التلازم وجودا وعدما
مع الحكم فان ذلك عند الشافعية لا نرى الحنفية شرطوا السلطان الصلوة الجمعة لئلا

Copyright © King Saud University